



المستشار يوسف المطاوعة والمستشار ضرار العسوسى يتوسلان وكلاء النيابة الجدد

49 وكيل نيابة أدوا اليمين القانونية أمام المستشار المطاوعة بحضور النائب العام

أدى 49 من وكلاء النائب العام اليمين القانونية أمس أمام رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز والمحكمة الدستورية المستشار يوسف المطاوعة بمكتبه بقصر العدل بحضور النائب العام المستشار ضرار العسوسى بعد اجتيازهم الاختبارات النهائية وإتمام الدورة التأهيلية والتدريبية بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، وسيستأنف وكلاء النيابة الجدد عملهم عقب أداء اليمين الدستورية وصدر قرار من النائب العام بتوزيعهم على النيابة بشتى تخصصاتها. وكان وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع قد أصدر قراراً وزارياً بتعيين وكلاء النيابة الجدد وانتقالهم من وظيفة باحث قانوني مبتدئ إلى وظيفة وكيل نيابة «ج».

«البيئة» توقع مع «الأبحاث» اتفاقية لإدارة السواحل بـ 645 ألف دينار

الدولة من شمالها إلى جنوبها مليئة بالتعديات والمخالفات منها الربط غير القانوني على البيئة الساحلية من خلال المنشآت سواء الشالبيات والمنشآت النفطية أو المشاريع والمسند العشوائية قانون البيئة الجديد. وأوضحت أن منهجية العمل ستتم وفق تجميع البيانات ونمذجة وإدارة البيانات ومنهجية تنفيذ خطة الرصد والمتابعة للمناطق الساحلية وإعداد التقارير وبناء القدرات لفريق الهيئة في مجالات إدارة السواحل وتعزيز جهودهم الرامية إلى حماية البيئة والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وبدوره، قال نائب مدير عام المعهد للشؤون الفنية م. محمد العنزي: إن العقد سيكون من أدوات تفعيل قانون حماية البيئة، لافتاً إلى أن سواحل

ويؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل منها، مشددة باهتمام هيئة البيئة بتطبيق نتائج البحث العلمي واعتمادها على الدراسات البحثية في المشاريع التنموية. وأضافت عمر أن أهداف المشروع تشمل تحديث البيانات والمعلومات الخاصة بالبيئة الساحلية ومراجعة الخطط القطاعية الحالية والمستقبلية التي يتم تنفيذها من قبل مؤسسات الدولة وتحليل وتقييم البيانات التي يتم تجميعها بما يتواءم مع معايير الجودة والكفاءة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وأحدث أنظمة الرصد والمراقبة. وتابعت: إنه من أهداف المشروع أيضاً وضع إطار عمل تنظيمي للإدارة المتكاملة للسواحل ضمن منظور شامل

ووضع النظم واللوائح الخاصة بالبيئة الساحلية ووضع خطة الرصد المستمرة ونظم المشاريع الملحق إضافة إلى تدريب الكوادر الوطنية في هيئة البيئة على مختلف مراحل المشروع. ولفت إلى أن هذه الدراسة تعتبر مكملة لدراسة المسح البحري التي وقعت الهيئة مع جهة بريطانية، لافتاً إلى أن التنوع في الدراسات يساهم في اتخاذ القرار المناسب لحماية البيئة البحرية وإعادة تأهيلها بشكل يتناسب مع القانون البيئي وتطبيق جميع مواد. من جانبها، قالت مدير عام المعهد د. سميرة السيد عمر إن المشروع بشكل أهمية كبيرة لما له من أثر تنموي مهم في جوانب اقتصادية وبيئية كونه يساهم في تطور المناطق الساحلية

الوطنية وقدرتها على إدارة الأبحاث، معتبرا المعهد الزراعي العلمية للهيئة، مشيراً إلى أن الهيئة تحتاج إلى هذه الدراسة وتقنية المعلومات الجغرافية لحماية السواحل، إذ إن الدراسة ستضمن إدارة وتحليل البيانات الخاصة بالبيئة الساحلية وتقسيم خط الساحل بتطبيق تقنية المعلومات الجغرافية



الشيخ عبدالله الأحمد و د. سميرة السيد عمر خلال توقيع الاتفاقية

الوطنية وقدرتها على إدارة الأبحاث، معتبرا المعهد الزراعي العلمية للهيئة، مشيراً إلى أن الهيئة تحتاج إلى هذه الدراسة وتقنية المعلومات الجغرافية

الوطنية وقدرتها على إدارة الأبحاث، معتبرا المعهد الزراعي العلمية للهيئة، مشيراً إلى أن الهيئة تحتاج إلى هذه الدراسة وتقنية المعلومات الجغرافية

دارين العلي

في إطار عملها على تطبيق القانون البيئي وقعت أمس الهيئة العامة للبيئة ممثلة بالأحمد مع معهد الكويت للأبحاث العلمية ممثلاً بالمدير العام د. سميرة السيد عمر مشروع بحث الإدارة المتكاملة لتنمية سواحل الكويت، وهو أحد مشاريع الخطة الإنمائية للدولة، ويستمر لمدة 3 سنوات بتكلفة 645 ألف دينار، تسعى من خلاله الهيئة لتحقيق سياساتها في وضع وتنفيذ خطة وطنية لإدارة البيئة البحرية تركز على إدارة المناطق الساحلية. وقال الشيخ عبدالله الأحمد: إن التوقيع مع المعهد جاء نتيجة ثقة الهيئة بهذه المؤسسة

المطيري مثل سلمان الحمود في افتتاح «وطني الكويت سلمت للمجد» إعداد إستراتيجية هيئة الشباب بشراكة جميع الجهات الحكومية



عبد الرحمن المطيري خلال الجولة على المعرض

مع إنشاء بهدف تحقيق التنمية ومساعدتهم على تحقيق ذاتهم وخدمة مجتمعهم. وهذا يحقق كلمات قائد الإنسانية صاحب السمو الأمير بقوله «الشباب مبعث الرجاء ومعقد الأمل». من ناحيتها، قالت الموجهة الفنية مشاعل المعتوق: إن هذا المعرض جاء لتواصل الروح الوطنية وقيمها لدى الأطفال وبث روح التعاون من خلال العمل الجماعي الذي قاموا به مع زملائهم خلال إعداد اللوحات المشاركة. وقالت: إن 18 مدرسة شاركت في المعرض بـ 36 لوحة تم رسمها على أساس تربوية فنية جديدة لم تقتصر على استخدام الأدوات الفنية التقليدية بل المستقبلي ولابد من التعاون مع وزارة التربية، الأمر الذي يندرج ضمن استراتيجية الهيئة العامة للشباب التعامل



المطيري مع بعض المشاركين في المعرض

المعرض الذي يعكس صورة وطنية لدى الأطفال ويقوم على أساس جزء مهم من التشديد الوطني الكويتي، واعتبرت المعرض مساحة فنية لإبراز إبداعات وإبداعات الأطفال، فهم أطفال اليوم وشباب الغد وقادة المستقبل ولابد من التعاون مع وزارة التربية، الأمر الذي يندرج ضمن استراتيجية الهيئة العامة للشباب التعامل

أكد مدير عام الهيئة العامة للشباب عبد الرحمن المطيري أنه يتم العمل الآن على إعداد الاستراتيجية التأسيسية للهيئة وستكون الجهات الحكومية شريكا استراتيجيا فيها، وأهم شريك هو وزارة التربية، حيث سيتم وضع منهجية لخطة تنفيذية معها ومع الوزارات الأخرى المعنية بشكل مباشر بالشباب، وقال إن وزارة الدولة لشؤون الشباب تقوم الآن بعملها إلى حين اكتمال المنظومة الإدارية والوظيفية للهيئة. وأشار إلى أنه من أهم المراجع في وضع هذه الاستراتيجية استراتيجيات وزارة الشباب والوثيقة الوطنية التي قدمت لصاحب السمو الأمير، وبما أن الشريك الأساسي في الهيئة هم الشباب فسكنون هناك حلقات نقاشية موزعة على المحافظات والكوالت استراتيجيا وفق مقاييمها.

وكلام المطيري جاء خلال تدخله وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود في افتتاح معرض «وطني الكويت سلمت للمجد» في حديقة الشهيد صباح أمس، حيث قال إن الإساتذة في توجيه التربية الفنية التابع للمنطقة التعليمية في الفروانية قاموا بجهد كبير في تنفيذ هذا

المعلومات المدنية تسلم «الداخلية» التوقيع الإلكتروني الخاص بالجواز الجديد



اللواء الشيخ مازن الجراح يتسلم الجواز الإلكتروني الجديد من مساعد العسوسى

بالاشتراك مع شركات عالمية متخصصة في مثل هذه المشاريع العملاقة ذات التقنية المتطورة وذلك ضمن مشاريع الوزارة الرامية إلى مواكبة التطور التكنولوجي العالمي وتوفير الخدمات الإلكترونية للمواطنين وصولاً إلى جواز سفر إلكتروني يتماشى مع المواصفات الفنية والتقنيات العالمية، حيث يتميز باحتوائه على شريحة إلكترونية تتضمن كافة البيانات الخاصة بصاحب الجواز بطريقة مشفرة وفقاً للمعايير العالمية والتي يتم قراءتها من خلال الأجهزة التقنية الحديثة المتوفرة في المنافذ والمطارات الدولية في مختلف أنحاء العالم.

المشاريع التوقيع الإلكتروني للجهات الحكومية مثل: وزارة العدل لتسهيل الأعمال الإلكترونية لرجال القضاء والمحامين ومؤسسة التأمينات الاجتماعية لتسهيل التعاملات الإلكترونية لعملائها وبنك الائتمان لتسهيل الحصول على القروض الإلكترونية وهيئة القوى العاملة لتسهيل أعمال مراجعتها بالإضافة إلى جهات أخرى لقطاع النفط والقطاع المصرفي وأخرين، متقدماً بالشكر والتقدير إلى العاملين بالقطاع الفني والهيئة العامة للمعلومات المدنية لتعاونهم لإنجاز هذا المشروع.

ويبدوره أشار الوكيل المساعد لشؤون الجنسية والجوازات بوزارة الداخلية الشيخ مازن الجراح إلى حرص وزارة الداخلية ممثلة في نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ووكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد على ضرورة إنجاز جواز السفر الإلكتروني لمواكبة النقلة النوعية في مجال تكنولوجيا المعلومات، معرباً عن سعادته بالتعاون المثمر بين وزارة الداخلية والهيئة من خلال الجهود المبذولة في مجال الشهادات الرقمية (PKI) لإنجاز مشروع الجواز الإلكتروني والتي أسفرت عن بنية أساسية للهيئة الرقمية والتوقيع الإلكتروني للكويت. وأشار الجراح إلى أن الوزارة تعمل بمنهجية متكاملة تم صياغتها وإعدادها من قِبل فريق عمل يتكون من قطاع شؤون الجنسية والجوازات وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ مشروع جواز السفر الإلكتروني بالتعاون

أقامت الهيئة العامة للمعلومات المدنية مؤتمراً صحافياً بالتعاون مع وزارة الداخلية صباح أمس في مقر الهيئة وذلك للإعلان عن تسليم الهيئة الجواز العام الإلكتروني الجديد المزمع إصداره للمواطنين في الكويت لوزارة الداخلية، والذي ستتضمن من إصدار الجوازات الجديدة وفق شروط المنظمة الدولية للطيران المدني ICAO.

في البداية أكد مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسوسى أن هذه الخطوة ستتضمن وزارة الداخلية على البيانات المخزنة في شريحة الجواز الإلكتروني للتصديق عليها وحمايتها أي تلاعب أو تزوير، ويعتبر هذا الإنجاز من أهم إنجازات الهيئة في مجال التوقيع الإلكتروني وذلك في إطار تطبيق المادة (23) من قانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية والذي أشار إلى مسؤولية الهيئة العامة للمعلومات المدنية عن الإشراف على بناء وتصميم وإدارة العملية التحتية لكل من التصديق والتوقيع الإلكتروني للكويت والذي على أساسه قامت الهيئة بإنشاء البنية التحتية للمفتاح العام ومن خلاله يتم إصدار شهادات التوقيع الإلكتروني في أنواعها مثل شهادة التوقيع الإلكتروني للأفراد وشهادة التوقيع الإلكتروني للجهات وشهادة التوقيع الإلكتروني كما هو حاصل بالجواز الإلكتروني.

وأعرب عن فخره باستلام أول شهادة إلكترونية تستخدم في التوقيع الإلكتروني لإصدار جواز السفر الإلكتروني لدولتنا الحبيبة الكويت حسب معايير المنظمة الدولية للطيران المدني آيكاو، موضحاً أن وزارة الداخلية ستقوم بإرسال التوقيع الرقمي العالمي وذلك للتعرف على الجواز الإلكتروني الكويتي واعتماده. واختتم كلمته قائلاً نحن نعلم حجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا وبشرفنا المساهمة في تنفيذ وإنجاح مشروع قومي استراتيجي بحجم مشروع جواز السفر الإلكتروني، مؤكداً ثقته في قدرة الشباب في إنجاحه. ورداً على سؤال حول ما إذا كانت البصمة الوراثية من شروط إصدار الجواز الإلكتروني، أوضح الجراح أن تقديم البصمة الوراثية من شروط إصدار الجواز الإلكتروني الجديد.

المشاريع التوقيع الإلكتروني للجهات الحكومية مثل: وزارة العدل لتسهيل الأعمال الإلكترونية لرجال القضاء والمحامين ومؤسسة التأمينات الاجتماعية لتسهيل التعاملات الإلكترونية لعملائها وبنك الائتمان لتسهيل الحصول على القروض الإلكترونية وهيئة القوى العاملة لتسهيل أعمال مراجعتها بالإضافة إلى جهات أخرى لقطاع النفط والقطاع المصرفي وأخرين، متقدماً بالشكر والتقدير إلى العاملين بالقطاع الفني والهيئة العامة للمعلومات المدنية لتعاونهم لإنجاز هذا المشروع.

ويبدوره أشار الوكيل المساعد لشؤون الجنسية والجوازات بوزارة الداخلية الشيخ مازن الجراح إلى حرص وزارة الداخلية ممثلة في نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ووكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد على ضرورة إنجاز جواز السفر الإلكتروني لمواكبة النقلة النوعية في مجال تكنولوجيا المعلومات، معرباً عن سعادته بالتعاون المثمر بين وزارة الداخلية والهيئة من خلال الجهود المبذولة في مجال الشهادات الرقمية (PKI) لإنجاز مشروع الجواز الإلكتروني والتي أسفرت عن بنية أساسية للهيئة الرقمية والتوقيع الإلكتروني للكويت. وأشار الجراح إلى أن الوزارة تعمل بمنهجية متكاملة تم صياغتها وإعدادها من قِبل فريق عمل يتكون من قطاع شؤون الجنسية والجوازات وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ مشروع جواز السفر الإلكتروني بالتعاون

المشاريع التوقيع الإلكتروني للجهات الحكومية مثل: وزارة العدل لتسهيل الأعمال الإلكترونية لرجال القضاء والمحامين ومؤسسة التأمينات الاجتماعية لتسهيل التعاملات الإلكترونية لعملائها وبنك الائتمان لتسهيل الحصول على القروض الإلكترونية وهيئة القوى العاملة لتسهيل أعمال مراجعتها بالإضافة إلى جهات أخرى لقطاع النفط والقطاع المصرفي وأخرين، متقدماً بالشكر والتقدير إلى العاملين بالقطاع الفني والهيئة العامة للمعلومات المدنية لتعاونهم لإنجاز هذا المشروع.

انسجاماً مع مرسوم إنشاء الوزارة وبعد موافقة الحكومة الفندي لـ «الأبناء»؛ إشراك الخاص في دعم أنشطة الشباب

بما يعود بالفائدة على الوطن، وإيماناً من الوزارة بأهمية إشراك القطاع الخاص ولكن بالطريقة المختلفة غير المعتادة وهي أن يكون الدعم في ميزانية إيرادات الدولة بل أصبح يتم طلب الاحتياجات وتصرف التكاليف من القطاع الخاص وهذا الأمر جاء لأهمية إشراك القطاع الخاص مع القطاع الحكومي ودعم الشباب لذلك رأت الإدارة الفنية أن يكون العمل على هذا الأساس وأيضاً مواكبة للترشيد الحكومي في الوقت نفسه. وأشار الفندي إلى أن عمل الشؤون المالية بالوزارة لا يقتصر على العمل الروتيني والاكتفاء بالإجراءات الحكومية ولكنه أيضاً يتضمن في صلبه مواكبة تطورات الشباب بتطوير العمل الحكومي المالي، لكون

متطلبات عملها واحتياجاتها حديثة ومختلفة عن الإجراءات الحكومية المتداولة. وذكر في هذا الصدد عدم إمكان تنفيذ بند حصول الإيرادات نقداً وقيدها بإيرادات الدولة الذي يمكن حدوثه في الهيئات الحكومية وكذلك عدم جواز المقاصة بين المصروفات والإيرادات. وأشار بموافقة الحكومة على إشراك القطاع الخاص في رعاية نشاطات وموتمرات الوزارة بما يساهم في تخفيض نفقات الوزارة وترشيدها ويجسد الشراكة المجتمعية والتكامل في رعاية الشباب، وتوجه بالشكر أيضاً لوزارة المالية على التعاون المميز مع وزارة الشباب والمجلس الوزاري على تعاونهم وتقبلهم للأفكار الجديدة الشبابية التي تعود بالمنفعة على المجتمع



فالح الفندي

كشف مراقب الشؤون المالية في وزارة الدولة لشؤون الشباب فالح راشد الفندي حصول وزارة الدولة للشؤون على موافقة حكومية على المقترح الذي تقدمت به الوزارة لإشراك القطاع الخاص في دعم الأنشطة التي تقوم الوزارة برعايتها، وذلك بهدف ترشيد المصروفات فيها من خلال رعايتها لهذه الفعاليات الهادفة إلى تمكين الشباب. وقال الفندي في تصريح للأبناء مع هذا المقترح أتى بما ينسجم مع مرسوم إنشاء الوزارة وتوفير الدعم اللوجستي لها من القطاعين الحكومي والخاص وجميعات النفع العام المشاركة الشباب في تجسيد طموحاتهم واستثمار إمكاناتهم ومواجهتهم

رندى مرعي

كشف مراقب الشؤون المالية في وزارة الدولة لشؤون الشباب فالح راشد الفندي حصول وزارة الدولة للشؤون على موافقة حكومية على المقترح الذي تقدمت به الوزارة لإشراك القطاع الخاص في دعم الأنشطة التي تقوم الوزارة برعايتها، وذلك بهدف ترشيد المصروفات فيها من خلال رعايتها لهذه الفعاليات الهادفة إلى تمكين الشباب. وقال الفندي في تصريح للأبناء مع هذا المقترح أتى بما ينسجم مع مرسوم إنشاء الوزارة وتوفير الدعم اللوجستي لها من القطاعين الحكومي والخاص وجميعات النفع العام المشاركة الشباب في تجسيد طموحاتهم واستثمار إمكاناتهم ومواجهتهم